



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

## د. عبدالرحمن نجم المشهداني\*: الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي للعراق

يحظى الاستثمار الاجنبي اليوم باهتمام كبير في معظم دول العالم على اختلاف انظمتها النامية منها والمتقدمة ويزداد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الاجنبي لافتقارها الى المصادر المالية المستقرة من جهة والى التكنولوجيا والتقنية من جهة اخرى. والعراق واحدا من هذه الدول التي تزايدت حاجته الى الاموال خاصة في السنوات الثلاث الاخيرة بعد تراجع اسعار النفط العالمية التي ادت الى تراجع ايراداته النفطية التي تشكل اكثر من 90% من موازنته الاتحادية السنوية واكثر من 60% من ناتجه المحلي الاجمالي. اضافة الى استنزاف الكثير من موارده لتمويل عمليات تحرير المناطق التي احتلتها التنظيمات الارهابية (داعش)، وكذلك لاعادة بناء وانشاء البنى التحتية المدمرة في معظم مدن العراق المختلفة.

لقد قدرت فجوة تمويل الموارد اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية واعادة اعمار المناطق المحررة بعشرات المليارات من الدولارات التي يصعب توفيرها محليا اضافة الى تهاك وتدمير البنى التحتية في معظم مدن العراق، ولذلك تزايدت الحاجة الى الاموال التي لا يمكن ان توفر الا من طريقين وهما الاقتراض الخارجي الذي زاد عن 75 مليار دولار امريكي الامر الذي قد يترتب عليه تزايد اعباء المديونية الخارجية اضافة الى اعبائها الاقتصادية والسياسية، او الانفتاح على العالم الخارجي ومحاولة جذب الاستثمارات الاجنبية وخاصة المباشرة منها، التي تحتاج الى توفير المناخ الملائم لها.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في عدم القدرة على توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية رغم ان السياسة التي تبنتها الحكومة العراقية بعد 2003 هدفت الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية بالشكل الذي يضمن تقليص الفجوة في الموارد الوطنية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات والنفقات الاستثمارية العامة بغية المساهمة في اعادة اعمار العراق والنهوض بالصناعة الوطنية، ورغم اصدار قانون للاستثمار الذي يعد من افضل قوانين الاستثمار في المنطقة العربية وتبني مجموعة من السياسات والاجراءات و تقديم العديد من الضمانات والحوافز والمزايا التي تهدف الى تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق كي يسهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية، الا ان تدفق الاستثمارات الاجنبية الى العراق لم يكن بالقدر المطلوب ولم يحقق الهدف المنشود، الشيء الذي اثار التساؤل عن اسباب عدم فاعلية سياسة الاستثمار في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها. التي تتمثل بـ:

- 1- ضعف الاستقرار السياسي رغم ان الدستور العراقي ينص في مادته الاولى على ان النظام الحكم فيه جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ورغم مرور ثلاث دورات برلمانية الا انه لم يشهد استقرار سياسيا
- 2- التدهور الامني الكبير الذي شهده العراق بعد احتلال التنظيمات الارهابية لثلث مساحة العراق.
- 3- الحاجة الى تكييف القوانين الناظمة للعمل الاقتصادي التي شرعت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بما يتلائم وتوجهات الحكومة في التحول نحو اقتصاد السوق .

#### فرضية البحث:



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

رغم صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي وفر افضل التسهيلات للمستثمرين المحليين والاجانب الا ان التجاذبات والصراعات السياسية في العراق كانت من العوامل الطارد للاستثمار المحلي والاجنبي بعد عام 2003.

#### هدف البحث:

يهدف البحث بيان اثر الاستقرار او عدم الاستقرار السياسي في استقطاب الاستثمارات الاجنبية في العراق كونه من اهم عناصر المناخ الاستثماري

وللوصول الى الهدف قسم البحث الى :

اولا: مؤشرات الاستقرار السياسي

ثانيا: الاستثمار الاجنبي واهدافه

ثالثا: المناخ الاستثماري ومؤشراته

رابعا: المناخ الاستثماري في العراق بعد عام 2003

خامسا: واقع الاستثمار الاجنبي في العراق

سادسا: البيئة السياسية واثرها على الاستثمار الاجنبي في العراق

#### اولا: مؤشرات الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي. والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يُوقر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار(1). وهناك عددا من المؤشرات التي تم على اساسها حساب الاستقرار السياسي لدولة ما من عدمه اهمها(2):



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

- 1- نمط انتقال السلطة ويقصد به انتقال السلطة المتمثلة بشخص رئيس الدولة او الحكومة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.
- 2- شرعية النظام السياسي وهي تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية. اي أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق.... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية. فرفض المواطنين أو عدم تقبلهم طواعية، واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع سيؤدي إلى العنف.
- 3- المؤسساتية وتعني ان صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه اليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات واحترام القانون والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار فكما اقترب النظام السياسي من ذلك اقترب من حالة الاستقرار حتى لو لم يكن ديمقراطياً.
- 4- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- 5- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يفترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار
- 6- الاستقرار البرلماني
- 7- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وتعني حرية تعبير المواطنين عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.
- 8- غياب العنف واختفاء الحروب.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

9- نجاح السياسات الاقتصادية مؤشر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فعندما يكون النظام مستقرا فانه يوجه سياساته وموارده نحو تحقيق الاهداف التنموية وخلق فرص عمل جديدة ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. مما تؤدي الى خلق نوع من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

10- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الاولية).

11- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية

وقد اطر معهد الاقتصاد والسلام هذه المؤشرات التي رتبها ب (24) مؤشر بعد دراسة حالة السلم والامن في العالم في 163 دولة من دول العالم والعراق واحدا منها والتي تصدر نتائجه في تقريره السنوي (مؤشرات السلام العالمي) الذي تتراوح نتائجه بين (0.4 و 4.5) نقطة فكلما اقترب المؤشر من (0.4) تعني ان البلد مستقر وبالعكس(3).

### ثانيا: الاستثمار الاجنبي واهدافه

يعرف الاستثمار الاجنبي بانه انتقال لراس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كانشاء المشاريع الانتاجية او المساهمة فيها، او الاكتتاب في الاسهم والسندات او القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية. بشرط ان يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة (4) قيام المستثمرين في دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة في دولة اخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافي لجزء من منشأة قائمة في دولة اخرى، وذلك بشرط ان يكون نصيب مقيمي الدولة المستثمرة في هذه الشركة/المشروع كبيرا. ويختلف هذه النسبة من دولة الى اخرى (5). ويهدف الى (6):

1. تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بالموارد والمدخرات الاجنبية وعلى راسها الاستثمارات الاجنبية المباشرة عند قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل



## أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

- المعدلات المنشودة للاستثمارات الوطنية، ويمكن ان تكون هذه الاستثمارات بديلا امثلا عن القروض الخارجية السيادية منها والخاصة والتي تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني نتيجة الفوائد المترتبة عليها فضلا عن الالتزامات التي تفرضها الجهات المقرضة على البلد المقترض.
2. ضمان قيام الشركات المستثمرة بنقل التكنولوجيا المتقدمة وتوظيف الخبرات الادارية الجيدة والاستفادة منها في تدريب العاملين المحليين على الاعمال الادارية وعلى استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.
  3. المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها من خلال زيادة التصدير من جهة وتخفيض الواردات الاجنبية من جهة اخرى فضلا عن توفير رؤوس الاموال.
  4. امكانية توفير رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل مشاريع البنية التحتية وذلك بشروط ميسرة وغير تعجيزية.
  5. يعد المصدر الخارجي الأكبر والأكثر ثباتا للتمويل بالنسبة للاقتصادات النامية مقارنة باستثمارات الحوافز المالية والتحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية (7).
  6. يسهم الاستثمار الاجنبي في خلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وبناء قدراتها من خلال تدريبها في الدول المضيفة. وبالتالي منع الجماعات الارهابية والمتطرفة من تجنيد العاطلين عن العمل في عمليات ارهابية (8).
  7. المحافظة على الاستثمارات القائمة وحمايتها وتحسين القدرة التنافسية بين المشاريع الانتاجية والشركات المحلية مما يؤدي الى خفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات، فضلا عن انخفاض تكاليف الانتاج المحلي (9)
  8. المساهمة في سد الفجوات في الاقتصاد من اهمها فجوة المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الاستثمارية الطموحة وفجوة النقد الاجنبي لبيع المعدات والالات الضخمة والفجوة التكنولوجية والفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة (10).



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

9. زيادة نسبة القيمة المضافة الى الدخل القومي من خلال ما تدفعها الشركة من رواتب واجور وضرائب للبلد المضيف المتمثلة. زيادة نسبة القيمة المضافة الى الدخل القومي من خلال ما تدفعها الشركة من رواتب واجور وضرائب للبلد المضيف المتمثلة (11).

### ثالثاً: المناخ الاستثماري ومؤشراته

المناخ الاستثماري هو البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة للاستثمار في ظل اليات السوق والتخصيص الأمثل للموارد التي تمتاز بالخصائص التالية: عجز طفيف في الموازنة العامة، عجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات الأجنبية، معدل تضخم متدني، سعر صرف واقعي، بيئة سياسية مستقرة تساعد على الاستقرار والتنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري (12).

ويعرف المناخ الاستثماري ايضا بانه مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تنتصف به من استقرار او اضطراب، والتنظيم الاداري للدولة وما يتميز به من فاعلية، والاضاع الاقتصادية التي تتأثر بما يتميز به البلد من خصائص جغرافية وديمغرافية. مما ينعكس على توافر عناصر الانتاج وما شيده البلد من بنى تحتية، ثم خطط البلد وبرامجه الاقتصادية وموازناته ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل والخارج وطبيعة الاسواق السائدة بالدولة والياته والنظام القانوني بالدولة ومدى كماله ووضوحه واتساقه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وابعاء. وتتميز هذه العناصر بكونها متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له (13).

ومن أهم المؤشرات التي تؤثر في جذب الاستثمار هي:





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### أ. المناخ القانوني والتنظيمي

يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بقوانين الدولة، ويقصد بمفهوم المناخ القانوني العمل على تحديث التشريعات والقوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للاستثمار بما فيها القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر وتلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات(14).

#### ب. المناخ السياسي

يلعب الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة للاستثمار دوراً هاماً ومؤثراً في استقطاب أو هروب رؤوس الاموال. إذ يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية، فهو العنصر المؤثر على قرار المستثمر الذي يخشى عادة الأزمات التي تسودها الأزمات المختلفة، فالاستقرار السياسي ومدى استقرار النظام السياسي للدولة وطبيعة علاقتها مع الدول المجاورة والإقليمية والعالمية كلها عوامل لا بد من توفرها في الدول المضيفة لجذب الاستثمار الاجنبي (15).

#### ج. البيئة الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية عموماً وبشكل خاص الاستقرار الاقتصادي للدولة وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية عاملاً حاسماً وأكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فضلاً عن المحافظة على سعر الصرف والسيطرة على التضخم وعبء المديونية الخارجية وشبكة البنية التحتية والانفتاح الاقتصادي وان السياسات الاقتصادية قد تكون طاردة أو جاذبة للاستثمار الاجنبي وتعتبر من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(16)</sup>





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### د. الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

ان انضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية يؤثر ايجابا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب الغاء الدعم المقدم للمنتجات المحلية وتخفيف الاجراءات والقيود التجارية والمالية امام حركة رؤوس الاموال ومعاملة المستثمر الاجنبي معاملة المستثمر المحلي.

#### هـ. مؤشر الحكومة الإلكترونية

يعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات.

#### و. مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويصنف هذا المؤشر بمقارنة الاستثمار الاجنبي المباشر بالبعد الاقتصادي للبلد أي مدى قدرته على جذب الاستثمار الاجنبي. ويصنف مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات العالمية من خلال مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر المستلم بالبعد الاقتصادي للبلد أي قدرته على جذب الاستثمار الاجنبي ويتضمن (12 متغير)، وهي معدل نمو الناتج المحلي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، وخطوط الهاتف الثابت، وخطوط الهاتف المحمول، ومتوسط استهلاك الطاقة للفرد، ونسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، ونسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، ونسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية وصادرات السيارات للعالم، ونسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم (17).



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### ز. المناخ الاجتماعي والثقافي

ويهتم هذا العامل في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءً من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها والسياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، ومعدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان، والتركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر، والوعي الصحي والبيئة، ومدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية (18).

#### ح. عوامل مؤثرة اخرى في الاقتصاد العالمي المعاصر

تهتم الدول الصناعية المتقدمة بالاداة الجديدة في التجارة الدولية مثل الانترنت او مايسمى بالاقتصاد الرقمي (digital economy) التي توفر فرص تجارية واستثمارية كبيرة لكن تشكل في نفس الوقت تحديات، ومن جانب اخر اصبح اهتمام المستثمرين بانظمة تحكيم المنازعات التجارية يتزايد في العلاقات الاقتصادية المعاصرة كونه يوفر ضمانات لحقوقهم وامتيازاتهم الممنوحة وفق قوانين الدول.

#### رابعاً: المناخ الاستثماري في العراق بعد عام 2014

رغم ان العراق تجاوز الظروف الصعبة والدمار الذي سببته المجاميع الارهابية العنيفة بعد عام 2014، الا انه لايزال يعاني من تداعياتها ويتعافى تدريجيا الامر الذي له علاقة مباشرة بالبيئة الاستثمارية، فهناك أوضاع وعوامل عديدة ومترابطة تسهم في تنشيط الاستثمار وخلق بيئة اعمال ايجابية وجذابة للراغبين في الاستثمار في بلد اخر. وبهدف تشخيص اهم ملامح المناخ الاستثماري في العراق لابد من دراسة:



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### أ. العراق ما بعد داعش

يؤكد البنك الدولي في تقريره الأخير عن رصد الاقتصاد العراقي على ان العراق "اخذ بالخروج ببطئ من الضغوطات الاقتصادية العميقة التي لازمتها في السنوات الثلاث الاخيرة، لكن التقدم الحاصل في التعامل مع تركة الحرب على تنظيم داعش والعجز التنموي المتراكم الناجم عن سنوات من الصراع يجب ان يمضي بوتيرة اسرع، وقد أدى التحسن في أسعار النفط منذ منتصف عام 2017 وضبط الإنفاق إلى نتائج أفضل في الميزانيات المالية والخارجية"، وانه من الضروري ان يتم وضع احتياجات إعادة الإعمار والعواقب الاقتصادية للحرب ضد داعش في السياق المالي العام والنمو الشامل للعراق من اجل تقييم آثار إعادة الإعمار على النمو والموازنة، والتأكيد على أهمية خطة الإصلاح الهيكلي في اتمام التعافي من الصراع وتعجيله. ويشير تقرير البنك الدولي الى ان حكومة العراق تعمل الان على وضع حزمة إعادة إعمار شاملة التي تربط تحقيق الاستقرار المباشر برؤية طويلة المدى، وقامت الحكومة العراقية بدعم من المجتمع الدولي، بحشد الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز الاستقرار، والشروع في عملية تعافي وإعادة اعمار (19).

#### ب. الحرب ضد الارهاب واسعار النفط المنخفضة

ادت الحرب وانعدام الامن في بعض مناطق العراق الى نزوح جماعي وزيادة سريعة في الفقر مع النزوح الداخلي لأكثر من ثلاثة ملايين شخص في جميع أنحاء العراق، كما تسببت هذا الوضع الى تدمير البنية التحتية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي والتي قدرت الخسائر المادية الحكومية بـ (31,7) مليار دولار اضافة الى ما احدثه من قطع الطرق التجارية (20)، وبالتالي تضاءلت ثقة المستثمر والمستهلك، وانخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 40% مما أدى إلى تقويض الاكتفاء الغذائي في البلد، واضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية للحصول على الوظائف والدعم.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

لقد قدرت الأضرار والاحتياجات في العراق في المحافظات السبعة المتأثرة بشكل مباشر بحوالي 45.7 مليار دولار وأن احتياجات إعادة الإعمار وتعافي من الحرب تبلغ 88.2 مليار دولار (21)، فقد كانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصراعات هائلة، ولقد تسبب الصراع في العراق الذي تزامن مع صدمة أسعار النفط في حدوث ركود في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما أدى إلى تفاقم الوضع المالي والقطاع الخارجي وإمكانيات النمو على المدى المتوسط إلى حد كبير.

#### ج. زيادة نسبة الفقر

ومن جانب آخر ارتفعت نسبة الفقر بعد ان شهد انخفاضا من 22.4% عام 2007 إلى 18.9% عام 2012 بشكل حاد بسبب انخفاض عائدات النفط والحرب ضد داعش، حيث تضاعف معدل الفقر إلى 41.2% في المناطق التي تحتلها داعش مع زيادة حادة في مستويات الفقر في إقليم كردستان العراق من 3.5 في المائة إلى 12.5 في المائة، وذلك "بسبب تدفق 1.4 مليون شخص من النازحين داخليا وأكثر من 241,000 لاجئ من سوريا".

#### د. الاستقرار السياسي والامن

يعد الاستقرار السياسي والامن من اهم محددات الاستثمارات الاجنبية، حيث ان انعدام الامن هو العامل الطارد للاستثمار الاجنبي المباشر الرئيس في اي مكان في العالم، ولا يمكن ان يقوم المستثمر بالاستثمار ونقل رأس ماله وخبرته الى بيئة تسودها الازمات المختلفة. ونظرا للظروف السياسية والأمنية الحساسة التي يمر بها العراق والانتخابات النيابية التي جرت في ايار 2018 التي كان يشوبها الشكوك ونسبة المشاركة المنخفضة وتأخير تشكيل الحكومة والتي تعتبر من اولويات الشركات الاستثمارية والتي جميعها يمكن ان تشكل عامل طرد لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الإقتصاد العراقي.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### هـ. تحسين العجز المالي

يشير تقرير البنك الدولي الى أن العجز المالي قد تحسن ليصل إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، بسبب ارتفاع أسعار النفط والتدابير للسيطرة على الإنفاق على رواتب الموظفين والمعاشات التقاعدية والتحويلات وتحسن الميزان المالي بشكل رئيسي نتيجة لزيادة عائدات النفط بنسبة 43% على الرغم من تخفيضات الإنتاج (22).

#### و. انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

شرعت الحكومة العراقية في عملية تحرير التجارة الخارجية مع تغييرات متكررة على مستويات التعرفة الكمركية وأسعار الرسوم، وفي عام 2004، أنشئت لجنة عليا لدراسة طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، واقتربت اللجنة من مراحلها النهائية لتوفير شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومع ذلك لم يتم تسجيل أي تقدم منذ عام 2010.

#### ز. امتيازات قانون الاستثمار العراقي

يساوي قانون الاستثمار الوطني بين المستثمرين المحليين والأجانب على السواء بالتأهل للحصول على الحوافز ويُسمح للمستثمرين الأجانب بالتداول في الأسهم والأوراق المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اضافة الى السماح للمستثمرين بتمويل وتحويل رأس المال داخل أو خارج العراق، كما يسمح للمستثمرين الذين يمتلكون رخصة استثمارية بالتمتع بالإعفاءات من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات وتصل الى 15 سنة اذا تكون نسبة المستثمر العراقي اكثر من 50%، فان هذه الامتيازات كلها تعتبر عوامل الجذب للاستثمارات الاجنبية(23).

#### ح. الية تسوية النزاعات الاستثمارية



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

من اجل تشجيع الاستثمار وحماية المستثمر في المنازعات الناشئة بين دول ومواطني دول اخرى باللجوء الى التسوية والتحكيم، انضم العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى عام 2012 (24).

#### ط. اتفاقيات استثمارية ثنائية

تمنح اتفاقيات ثنائية الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي ويعد عاملا جاذبا له. في هذا الاطار، قام العراق بابرام الاتفاقيات الثنائية بشأن حماية وتشجيع الاستثمار مع 8 دول عربية واجنبية وكذلك اتفاقيات للتجارة الحرة مع 11 دولة عربية بما يتماشى مع قانون سلطة المنطقة الحرة رقم 1998/3 (25).

#### ي. قطاع مصرفي ضعيف

ان استقرار القطاع المصرفي هو شرط اساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمر الاجنبي، حيث يوصف النظام المصرفي في العراق بانه ضعيف، وتقتصر غالبية عملياته على المعاملات الاستهلاكية الأساسية، وتمثل سبعة مصارف عامة 96% من أصول القطاع المصرفي في الوقت الذي ينشط فيه 24 مصرفا خاصا، و 19 مصرفا اجنبيا، و 19 مصرف إسلامي في العراق، إلا أنها أصغر بكثير من الأهمية وتركز على الأعمال التجارية ذات الصلة (26).

#### ك. مكافحة الفساد

اشارت الاوساط الحكومية في عدة مناسبات الى التحديات الكبيرة التي تواجه العراق بسبب الفساد، فقد احتل المرتبة 169 من بين 180 دولة في تقرير مدركات الفساد لعام 2018 الذي منظمته الشفافية العالمية (27)



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### ل. معوقات اجرائية محتملة امام المستثمر الاجنبي والحلول المطروحة

تسعى الدول الراغبة في جذب الاستثمار الاجنبي عادة الى تبسيط الاجراءات القانونية الشفافة امام المستثمر الاجنبي من خلال سن قانونا خاصا بالإستثمار الأجنبي الى جانب التشريعات العادية المنظمة للنشاط الإقتصادي في البلد وتخصه بمزايا لا تكفلها التشريعات الأخرى، ورغم صدور قانون الاستثمار العراقي في 2006 الا انه لم يعالج جميع جوانب العلاقة الإستثمارية "مما يترتب عليه خضوع المستثمر الأجنبي لأكثر من تشريع واجتهادات مختلفة بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع والتي تصدرها جهات متعددة الأمر الذي يكون سبباً في تعقيد العلاقة الإستثمارية وإنقلاب وضعها في غير صالح المستثمر والدولة المضيفة ذاتها" (28).

#### م. المناطق الحرة والمناطق الصناعية

تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من اقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الاجنبية وتخزينها واعادة تصديرها وممارسة الاعمال التجارية والصناعية في ظل اعفاء من الرسوم الكمركية والضرائب المقررة داخل الدولة في الحدود التي يقررها القانون. اما المزايا الممنوحة للمستثمر في المناطق الحرة، فان للمستثمر حرية اختيار مجال الاستثمار في هذه المناطق ولاتوجد قيود على جنسية رأس المال المستثمر، كما لاتتشرط الدولة اي نسبة مشاركة في استثمارات المناطق الحرة فضلا عن عدم وجود حجم لمال المستثمر وحرية الاستيراد من السوق المحلي والخارجي. ورغم وجود قانون رقم (3) لسنة 1998 ينظم عمل المناطق الحرة الا انها لم تفعل بشكل جيد وبمستوى الطموح رغم توافر مقومات وعوامل النجاح نظرا لموقع العراق الجغرافي وحجم السوق والايدي العاملة وانخفاض الكلف وتوافر الاراضي للاستثمار (29).





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### ن. التوقعات المستقبلية ازاء المناخ الاستثماري في العراق

رغم اتخاذ العراق عدد من الخطوات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن مناخه الاستثماري العام لا يزال يشكل تحدياً نظراً للوضع الأمني والسياسي غير المستقر رغم التحسن الكبير. فقد أشارت وكالات التصنيف والضمان الدولية أن مناخ الاستثمار في العراق سالب وتصنفه تحت مستوى الاستثمار بسبب اعتماده شبه الكلي على النفط والديون السيادية والنظام المصرفي الضعيف والفساد (30). ويلاحظ من الجدول (2) الذي يبين حجم الاستثمارات التي دخلت إلى العراق والاستثمارات التي خرجت نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في عام 2017 كانت منخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. تؤثر تصورات المخاطر السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من المخاوف الأمنية مما يبرز أهمية معالجة نقاط الضعف.

إن الحفاظ على النمو يشكل تحدياً كبيراً دون تحقيق الأمن والسلام الشاملين الذي تستند استدامتها وشرعيتها إلى قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية وتقديم الخدمات لسكانها، وأن تكاليف انعدام الأمن هائلة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية ويتسبب في خسائر فادحة، وهناك خطر محتمل أن العنف والجريمة يمكن أن تمحو سنوات من الاستثمار كونه لا يشجع على الاستثمارات طويلة الأجل، مما يؤدي إلى مشاريع قصيرة الأجل فقط تكون أكثر قابلية للتكيف مع الظروف غير المؤكدة والمتغيرة.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي مثلت العامل الرئيس لتدهور الأوضاع الاقتصادية الناتج عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق مما أثر بالتالي سلباً على التدفقات الاستثمارية في العراق.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### س. أهمية الاستثمار الاجنبية في عملية اعادة اعمار العراق

نظرا للاضرار الكبيرة التي لحقت بالمدن العراقية جراء الهجمات الشرسة للمنظمات الارهابية منذ 2004 واحتلال داعش لعدد من المدن العراقية، اصبحت عملية إعادة إعمار العراق من أهم أولويات الحكومة العراقية وخصوصا اعمار البنى التحتية التي تتطلب مبالغ هائلة تفوق امكانيات العراق في الظروف الحالية، وذلك من اجل النهوض باقتصاده وزيادة نموه لما لها من دور في دعم العملية الاستثمارية برمتها وتوفير المناخ الاستثماري الملائم. فقد قدرت فجوة التمويل اللازمة بـ (27) مليار دولار امريكي (31)، لن يستطيع الحكومة العراقية توفيرها الا عن طريق استقطاب الاستثمار الاجنبي. من هنا تظهر الحاجة الكبيرة الى الاستثمار الاجنبي لسد تكاليف اعادة اعمار المناطق المحررة واعادة اعمار البنى التحتية في المناطق الاخرى.

#### خامسا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

اضحى العراق اليوم بامس الحاجة الى دخول الاستثمارات الاجنبية وفي كافة القطاعات الاقتصادية خاصة بعد تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي وتردي الخدمات الاساسية كخدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكات الصرف الصحي اضافة الى تردي واقع الخدمات الصحية والتعليمية رغم تأكيد المادة (25) والمادة (26) من الدستور على كفالة الدولة "اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته" وكذلك تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة (32)، وتحفظ الدولة بحق إدارة القطاعات الاستراتيجية مثل النفط من خلال الشركات المملوكة للدولة أو التي تسيطر عليها. والقطاعات المحددة هي الطاقة، والاتصالات، والموارد الطبيعية غير المتجددة، والنقل، وتكرير الهيدروكربونات، والمياه، والتنوع البيولوجي.

ونلاحظ من الجدول (1) ان العراق استقطب استثمارات اجنبية وبوترة جيدة خلال الاعوام 2007-2017 اتجهت في معظمها للاستثمار في القطاع النفطي خاصة بعد توقيع وزارة النفط العراقية



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

اتفاقيات جولات التراخيص مع الشركات النفطية العالمية اضافة الى ان الشركات النفطية الاجنبية المستثمرة تمتلك شركات امنية خاصة بها لتوفير الحماية لمشاريعها الاستثمارية وتمتلك ميزة التخاصم امام القضاء الدولي او امام القضاء في دولها الام عند حدوث اية نزاعات مع وزارة النفط او الحكومة العراقية التي ضمنت في عقود جولات التراخيص على العكس من باقي الاستثمارات(33). فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى العراق 320 مشروعاً بين عامي 2003 و2016، أي 2.62 في المئة من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية(34).

#### جدول ( 1 )

حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الى العراق للمدة (2003-2017) مليون دولار

السنة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العراق	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العراق	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية	نسبة الاستثمارات الاجنبية المندفقة الى العراق بالنسبة للدول النامية	نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى العالم بالنسبة الى العراق
2003	-	-	557869	175138	-	-
2004	90	-	710755	275032	0.0003	0.0001
2005	300	--	916277	334285	0.0009	0.0002
2006	383	-	1461074	433764	0.0009	0.0002
2007	972	-	1978838	529344	0.0018	0.0005
2008	1856	8	1697343	630013	0.0029	0.0011
2009	1598	34	1114189	478349	0.0033	0.0014
2010	1396	72	1309001	616661	0.0023	0.0011
2011	1882	366	1524422	684399	0.0029	0.0012
2012	3400	549	1592598	670998	0.0050	0.0021
2013	3120 -	227	1425377	693154	-0.0045	-0.0021



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

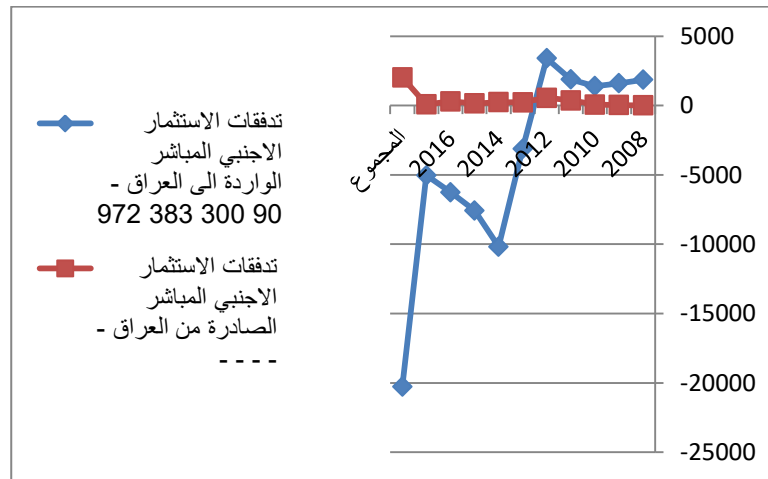
-0.0170	-0.0076	596699	1338532	242	10176 -	2014
-0.0066	-0.0039	1141251	1921306	148	7574-	2015
-0.0055	-0.0033	1133245	1867533	304	6256-	2016
-0.0070	-0.0035	712383	1429807	78	5032-	2017
				2028	20281-	المجموع

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2007-2017

ثم بعد ذلك ونتيجة لسوء الاوضاع الامنية في معظم مدن العراق فان الاستثمارات بدأت بالهجرة العكسية من العراق خاصة في عام 2014 التي وصلت الى (10176) مليون دولار يضاف الى ذلك هجرة رؤوس الاموال الوطنية من العراق الى الدول الاخرى التي بلغت (2028) مليون دولار للمدة 2008-2017. وكما موضح بالشكل (1)

شكل (1)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة الى العراق للسنوات 2008-2017





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

وقد توزعت الاستثمارات الاجنبية الواردة للعراق للمدة من كانون الثاني 2013 الى كانون الاول 2017 على القطاعات المبينة في الجدول (2) ومنه يتضح ان قطاع النفط والغاز استحوذ على (68%) من اجمالي الاستثمارات ثم قطاع العقارات على (16%)

#### جدول (2)

توزيع الاستثمارات على المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية  
للمدة مابين كانون الثاني 2013 وكانون الاول 2017

(مليون دولار)

ت	القطاع الانتاجي	حجم الاستثمار	%
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	13442	67.6
2	العقارات	3193	16.0
3	البناء ومواد البناء	782	4.0
4	الفنادق والسياحة	685	3.4
5	المعادن	667	3.3
5	الاتصالات	327	1.6
6	الخدمات المالية	317	1.6
7	التخزين	294	1.5
8	خدمات الاعمال	117	0.6
9	السيارات	84	0.4
10	المجموع	19908	100%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتنمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، الكويت 2018، ص 70



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### سادسا: البيئة السياسية واثرا على الاستثمار الاجنبي في العراق

اولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 اهتمامها بتطوير التشريعات المشجعة للاستثمار باقرار قانون رقم (13) وتعديلاته، وبذل الجهود الكبيرة من اجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، الا أن تجربة العراق في جذب الاستثمارات الاجنبية هي تجربة لم تؤدي الى زيادة استقطاب الاستثمارات الاجنبية الوارد الى العراق وتطور اقتصاده وتزيد من معدلات نموه وهي ليست بالمستوى المطلوب والادهى من ذلك لم يستطع المحافظة على امواله الوطنية التي خرجت للاستثمار في الدول المجاورة.

لقد تأثرت هذه التجربة بعدة عوامل، فمن جهة لم يشهد العراق استقرار امنيا بعد 2003 بسبب الاعمال الارهابية التي نفذتها الجماعات الارهابية كالقاعدة وداعش يكاد بشكل يومي اودي بحياة المئات من الابرياء وتدمير المرافق الحيوية والخدمية في معظم مدن العراق، اضافة الى عدم الاستقرار السياسي رغم رغم تحول النظام السياسي من نظام دكتاتوري استبدادي الى نظام ديمقراطي برلماني تجري الانتخابات البرلمانية بتوقيتاتها المحددة. واستمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وعدم تنوع مصادره بل اعتماده شبه الكامل على عائدات النفط، فضلا عن ان التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق لم ترافقها اجراءات يمكن ان تنظم هذا التحول المهم بشكل ممنهج. ولتسليط الضوء على اثر البيئة السياسية على الاستثمارات الاجنبية في العراق سيتم بيانها وفق المعطيات الاتية:

#### 1- تاثير عوامل عدم الاستقرار السياسي في ضعف جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية:

بين مؤشر السلام والامن العالمي الذي يعده معهد الاقتصاد والسلام العالمي في تقاريره السنوية والذي يدرس حالة السلم والامن العالمي في (163) دولة ويتكون من (24) مؤشر تتراوح درجاته بين (0.4) درجة للدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار والامن و(4.5) درجة للدول الاسوء امناً واستقراراً من مؤشرات الاستقرار السياسي، فكان العراق من



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

الدول الخطرة وغير مستقرة سياسيا وامنيا ولم يتحسن موقعه بين دول العالم طيلة المدة 2008-2018 بل استمر بالتراجع سنة بعد اخرى كما يوضح ذلك الجدول ( 3 ).

#### جدول ( 3 )

مؤشر السلام والامن العالمي بالنسبة للعراق

العراق		عدد الدول	السنة
مؤشر السلام	ترتيب الدولة		
3,370	138	138	2008
3,370	143	143	2009
3,500	148	148	2010
3,342	151	153	2011
3,227	155	158	2012
3,245	159	162	2013
3,377	159	162	2014
3,444	161	162	2015
3,570	161	163	2016
3,556	161	163	2017
3,408	160	163	2018

المصدر: الجدول اعداد الباحث بالاعتماد على تقار معهد الاقتصاد والسلام لسنوات مختلفة

Global-Peace-Index-Report, Institute for Economics & Peace, Sydney, June 2018.

ان الاسباب التي ادت الى تراجع معدلات الاستقرار والامن والتي انعكست في اثارها على مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الاجنبية تعود الى :

أ- لم يكن انتقال السلطة السلمي بين الدورات الانتخابية يجري بسهولة ويسر ففي الدورات الانتخابية الثلاث الاخيرة استغرق تشكيل الحكومة اشهر عدة مع استئثار رئيس





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

الحكومة بالسلطات الرئيسية كوزارة الدفاع والداخلية التي ضلت شاغرة لاربع سنوات في الدورة الثانية ووزارة التجارة والمالية في الدورة الثالثة.

ب- الصراع السياسي بين الكتل السياسية في الدورات السابقة مع شخص رئيس الحكومة المتمثل بمحاولة عرقلة اقرارالقوانين والتشريعات التي تتضمن توفير التخصيصات المالية للمشاريع الخدمية مثل عرقلة اقرار الموازنات العامة وعدم اقرار موازنة عام 2014 التي كانت من افضل الموازنات خاصة مايتعلق بالجانب الاستثماري وعرقلة اقرار قانون البنى التحتية الذي قدمته الحكومة الى البرلمان في نهاية عام 2012 حتى لايحسب انجازا لرئيس الحكومة.

ت- عدم الفصل بين المناصب السياسية والادارية وعدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على اساس الاختصاص والكفاءة في تولي المناصب، اضافة الى ادارة معظم مفاصل الدولة الحيوية بالوكالة من اشخاص في الغالب غير اكفاء بل يتم تكليفهم على اساس الولاء الحزبي والمذهبي.

ث- عدم وجود رؤى استراتيجية واضحة في العديد من الوزارات وخضوعها لاجتهادات شخصية مرحلية محددة بالدورة الوزارية فقط دون ان توجد برامج مخطط لها في اطار خطة استراتيجية مما اثر في تراجع اداء تلك الوزارات في دورها الوظيفي المطلوب الامر الذي انعكس سلبا على الاداء الحكومي.

ج- التغيير المستمر في المناصب القيادة للدولة وتسهم وزراء غير مختصين ولا يمتلكون الخبرة لوزارات اختصاصية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والمالية والتخطيط... الخ اضافة الى استعانتهم بمستشارين غير متخصصين من رفاقهم الخاسرين في الانتخابات

ح- تراجع الحكومات عن الالتزام بتنفيذ برامجها الحكومية خاصة مايتعلق بتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين خاصة توفر الماء الصالح للشرب والكهرباء ويجاد فرص العمل اللائق دفع المواطنين ومنذ عام 2011 الى التظاهر السلمي المستمر وقطع الطرقات



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

العامة رافق ذلك تزايد اعمال العنف ضد المتظاهرين وصولا الى استخدام القوة المفرطة وسقوط اعداد من الضحايا بين شهيد وجريح. مثلما حصل في البصرة والمحافظات الجنوبية المجاورة لها خلال الاشهر الثلاث الاخيرة التي خرجت فيها مظاهرات للمطالبة بتوفير خدمات الماء والكهرباء وايجاد فرص عمل للعاطلين وبرامج لمكافحة الفقر كان من نتائج اتساعها محاصرة الشركات النفطية العاملة في البصرة واغلاق طرق المنافذ الحدودية البرية والبحرية الامر الذي ترتب عليه خسائر مادية كبيرة وتعطيل عمل الشركات النفطية

خ- رغم اجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المقررة الا ان الحكومة والبرلمان لم يتمكنان من وضع نظام انتخابي يعبر عن ارادة الناخبين اصدق تعبير ولذلك تتزايد الشكوك وبتزوير الانتخابات ونتائجها من قبل الناخبين الان الطعن بنتائجها من قبل الكتل الفائزة والخاسرة

د- تزايد معدلات الهجرة الداخلية والخارجية نتيجة تزايد اعمال العنف والارهاب من جهة وضعف تطبيق القانون من جهة اخرى.

2- التجاوز على الاراضي المخصصة للاستثمار من قبل افراد واحزاب سياسية متنفذة في السلطة على مساحات واسعة من هذه الاراضي والممنوحة اجازة استثمار وعدم السماح للمستثمرين بمباشرة اعمالهم اضافة الى استيلاء مجاميع مسلحة على الاراضي وبيعها للأفراد خارج القانون لتشكل عشوائيات سكنية وتهديد المستثمرين بالقتل او تخريب منشاتهم عند المطالبة باخلائها. عدا عن ذلك فقد تضمنت البرامج الانتخابية لمعظم لكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات تملك هذه العشوائيات لشاغيلها عند انتخابهم شكل ضربة قاسية للاستثمار ومناخ الاستثمار.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

3- تفشي الفساد في معظم مفاصل الدول واتهام شخصيات سياسية متنفذة بالفساد أدى إلى أن يكون العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم وفق تقارير منظمة الشفافية العالمية والموضحة في الجدول (4). يمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في العراق

#### جدول (4)

ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة مؤشر الشفافية %	%16	%16	%16	%17	185
ترتيب العراق	171	170	161	166	169
عدد دول العالم في الدليل	177	174	167	176	180

المصدر: تقارير منظمة الشفافية العالمية لسنوات مختلفة متوفر على الموقع الإلكتروني

[https://www.transparency.org/news/pressrelease\\_Corruption\\_Perceptions\\_Index](https://www.transparency.org/news/pressrelease_Corruption_Perceptions_Index)

4- احتل العراق المركز 165 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة الأعمال وهو موقع متدني لا يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية نتيجة الروتين والبيروقراطية والفساد المستشري في أغلب مفاصل الدولة وبين الجدول (5) أهم المؤشرات لبيئة الأعمال في العراق وفقاً لتقرير بية الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2017



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

#### جدول (5)

#### مؤشرات بيئة الاعمال في العراق لعام 2017

ت	المؤشر	ترتيب العراق من بين 190 دولة	قيمة المؤشر	الوقت اللازم للانجاز (يوم)	نسبة التكاليف الانجاز من قيمة المؤشر	المعلومات الاثتمانية	مؤشر الشفافية
1	مؤشر بدء الاعمال	165	45.6 1				
2	مؤشر بدء الاعمال	164	71.3 2	34.5	51.9%		
3	مؤشر استخراج رخصة البناء	104	67.6 6	167	0.3%		
4	الحصول على الكهرباء	133	57.5 1	56	279.2%		
5	تسجيل الملكية	115	56.2 8	51	7.9%		
6	الحصول على الائتمان	181	5			0	



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

2				45	123	7	حماية المستثمر
		27.8%		80,8	52	8	الضرائب
				6			
		28%	520	48,9	138	9	تنفيذ العقود
				4			

المصدر:

World Bank, World Bank Group Flagship Report, Doing Business, 2017, p214

5- تزايد معدلات الدين العام وتزايد فجوة التمويل : تشير تقديرات الدين العام ان اجمال الدين الاجنبي المترتب بذمة الحكومة العراقية هو (76) مليار دولار امريكي يضاف الى ذلك الدين الداخلي الذي يقدر بـ 45 مليار دولار فيكون اجمالي الدين العام (121) مليار دولار .  
ان اهم الملاحظات حول تزايد الدين العام هي:  
أ- اخفاق العراق في تحقيق النجاح الاقتصادي في مؤتمر الكويت فبعد النجاح السياسي الذي حققه العراق في المؤتمر ومشاركة 76 دولة واكثر من 1800 شركة لم يحصل الا على وعود بتوفير 29.6 مليار دولار بين قروض ميسرة وتسهيلات ائتمانية واستثمارات ومنح اغاثية ولم تلتزم الدول بعودها في مؤتمر الكويت واعتقد يمكن السبب في سوء اختيار الوفد الحكومي الضخم الذي اربك المؤتمر والذهاب الى الكويت بسقف مطالب عالية جدا فمعظم دول العالم تعاني من ازمات مالية متكررة وشح في التمويل والوفد الحكومي يطالب بـ (88) مليار دولار دعم لاعادة اعمار المناطق المحررة .



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

ب- ذهب الوفد الحكومي الى مؤتمر الكويت ولم يتخذ اجراءات فعلية لمكافحة الفساد ولذلك فان الدول والشركات العالم كانت تصرح علنا بانهم لا يثقون بوعود الحكومة من ان التمويل سيذهب للمشاريع التي تخصص لها وكانت المطالبات بالاشراف المباشر على التنفيذ.

ت- قدر نائب رئيس شعبة صندوق النقد الدولي فجوة التمويل بـ (36) مليار دولار اذا ما حافظ العراق على مستوى الديون الحكومية للمدة 2023-1017 كنسبة لارتفاع عن (50%) من الناتج المحلي الاجمالي وان لارتفاع خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات عن (16%). اما اذا تزايدت مديونية العراق فسترتفع فجوة التمويل الى (87) مليار دولار للمدة ذاتها وستزيد نسبة خدمات الدين العام الى (33%) في نهاية عام 2023 (35). وستردى واقع الخدمات الاساسية كالماء والكهرباء والصحة والتعليم.

ث- لذلك لا خيار امام العراق الا اللجوء الى الاقتراض او تحسين مناخ الاستثمار المحلي والاجنبي. ويتم بـ:

- السعي لتعزيز قوة القانون وحصر السلاح بيد الدولة وتوفير الضمانات المناسبة لاصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين العراق في الخارج لاستقطاب اموالهم واستثمارها في داخل العراق اذ تقدر استثمارات العراقيين الخارجية باكثر من (300) مليار دولار يمكن ادخال (30) مليار منها بمجرد اعطاء الضمانات بحمايتهم وحماية اموالهم من مشاركة المفسدين والمتنفذين (36).

- التعاقد مع الشركات العالمية الرصينة لتنفيذ المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية -6- ضعف الثقافة المصرفية وسوء ادارة النظام المصرفي العراقي وتعقيد الاجراءات الجاذبة للاموال الفردية والاحتفاظ بها خارج الجهاز المصرفي اذ يقدر محافظ البنك المركز العراقي العملة المكتنزة لدى الجمهور بـ (77%) من العملة المصدرة اي ما يقارب من (42) ترليون دينار عراقي.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

نستخلص من كل ماسبق ان البيئة السياسية هي واحدة من اهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية وتزيد اهميتها عن العوامل الاقتصادية الاخرى فعوامل الاستقرار السياسي تبقى العنصر الاساس لعوامل جذب التمويل الخارجي.

(\* استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد في الجامعة العراقية  
تشكر هية التحرير الدكتور عبد الرحمن المشهداني على تزويده للشبكة بهذا البحث القيم والذي سبق نشره في مجلة سياسات استراتيجية، عدد رقم 3

<https://www.makingpolicies.org/ar/posts/siyasatstratije.php>

### المصادر

- 1- شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2015، ص2.
- 2- <sup>1</sup> رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن 2009/3/21 متوفر على الموقع الالكتروني <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=166391&r=0>
- 3- Global-Peace-Index-Report, Institute for Economics Peace, Sydney, June 2018,p3
- 4- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى 2006 ، ص 50.
- 5- احمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الإستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017، ص 296.
- 6- محمد عبدالعزيز عبدالله عبد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان ، الطبعة الاولى 2005 ، ص 30-31.





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

- 7- United Nations Conference for Trade and Development, World Investment Report 2017, Investment and the Digital Economy, New York and Geneva, 2017, P. X.
- 8- Therese F. Azeng and Thierry U. Yogo, Youth Unemployment and Political Instability in selected developing countries, African Development Group Bank, Tunisia 2013, p. 19.
- 9- احمد فوزي الحصري، الانظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 100.
- 10- يحيى محمد جويده، سياسات الاستثمار المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017، ص 33-34.
- 11- كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، الاهمية والفرص المتاحة، جامعة بابل مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 205، الاصدار، بابل-العراق، ص 145
- 12- تشام فاروق، دور واهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية في 2003/11/18 متوفر على الموقع الالكتروني لجامعة وهران السانية.  
<https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult%C3%A9-des-sciences-economiques,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/68>
- 13- نبيل جعفر عبدالرضا وخولة رشيد حسن، مناخ الاستثمار في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- بصرة، 2015، ص 10
- 14- الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكوا ببيروت- لبنان - 2008، ص 2.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م- العدد الفصلي الثاني 2005، ص 15.
- 16- هيل عجمي جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ابو ظبي، 1999، ص 36.
- 17- UNCTAD, World Investment Report 2002, Transnational Corporations and Export Competitiveness, Geneva, 12 June 2003, p. 30-31.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

- 18- Thandlika Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper No. 7 June 2001, P. 5.
- 19- Worldbank, Iraq Economic Report, From War to reconstruction and Economic Recovery, New York, 2018. CIT.1-5
- 20- وزارة التخطيط ، اللجنة المكلفة بتدقيق وتوحيد الاضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة، التقرير النهائي والشامل باحصائيات الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للفترة من 2004 لغاية 2015/9/30، بغداد في 2016/4/14 صفحات مختلفة.
- 21- وزارة التخطيط، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر استثمار في العراق المنعقد في دولة الكويت في 2018/2/12 بعنوان (تقييم الاضرار والاحتياجات لسبع محافظات متضررة في العراق) ص7.
- 22- Worldbank, OP. CIT. XVI.
- 23- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل المادة 17/ اولاً .
- 24- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية ، ديباجة قانون انضمام العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى، قانون رقم (64) لسنة 2012.
- 25- دريد محمود السامرائي، مصدر سابق، ص 209.
- 26- البنك المركزي العراق /المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ احصائيات البنك المركزي العراقي (2017-2004).
- 27- منظمة الشفافية العالمية، تقرير مدركات الفساد متوفر على الموقع الالكتروني: [https://www.transparency.org/news/pressrelease\\_Corruption\\_Perceptions\\_Index](https://www.transparency.org/news/pressrelease_Corruption_Perceptions_Index) 2018
- 28- عبدالرحمن نجم عبد، ورقة عمل مقدمة للمجلس الاقتصادي العراقي بشأن التوصيات الرئيسية لضمان بيئة استثمارية سليمة في العراق، الجامعة العراقية، بغداد، 2018.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات تشجيع الاستثمار

- 29 جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت لبنان، 2013، ص 155-156.
- 30 مجموعة Coface للتجارة الدولي المختصة بحركة الاستثمارات من الدول الصناعية الكبرى الى الدول النامية: انظر الى الرابط الاتي:  
<http://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Iraq>
- 31 كريستيان جوز، نظرة عامة على الاقتصاد العراقي الكلي، ورقة عمل مقدمة من نائب رئيس شعبة صندوق النقد الدولي الى المؤتمر الدولي "استثمر في العراق" المنعقد في الكويت في 2018/2/13.
- 32 مجلس النواب العراقي ، الدائرة الاعلامية، دستور جمهورية العراق، الطبعة الخامسة، بغداد 2011. ص25-26
- 33 عبدالرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية واثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35، ايلول 2011، ص7
- 34 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، الكويت 2018، ص 122
- 35 كريستيان جوز، مصدر سابق.
- 36 لقاء مع السيد ماجد الساعدي رئيس رابطة المستثمرين العراقيين في الاردن على قناة العراقية في 2018/4/6
- 37- Global-Peace-Index-Report, Institute for Economics & Peace, Sydney, June 2018 .
- 39- World Bank, World Bank Group Flagship Report, Doing Business, 2017, p214